عن قرار تركيا إنهاء اتفاقية خط إنبوب النفط العراقي-التركي

كامل المهيدي

17 ايلول 2025

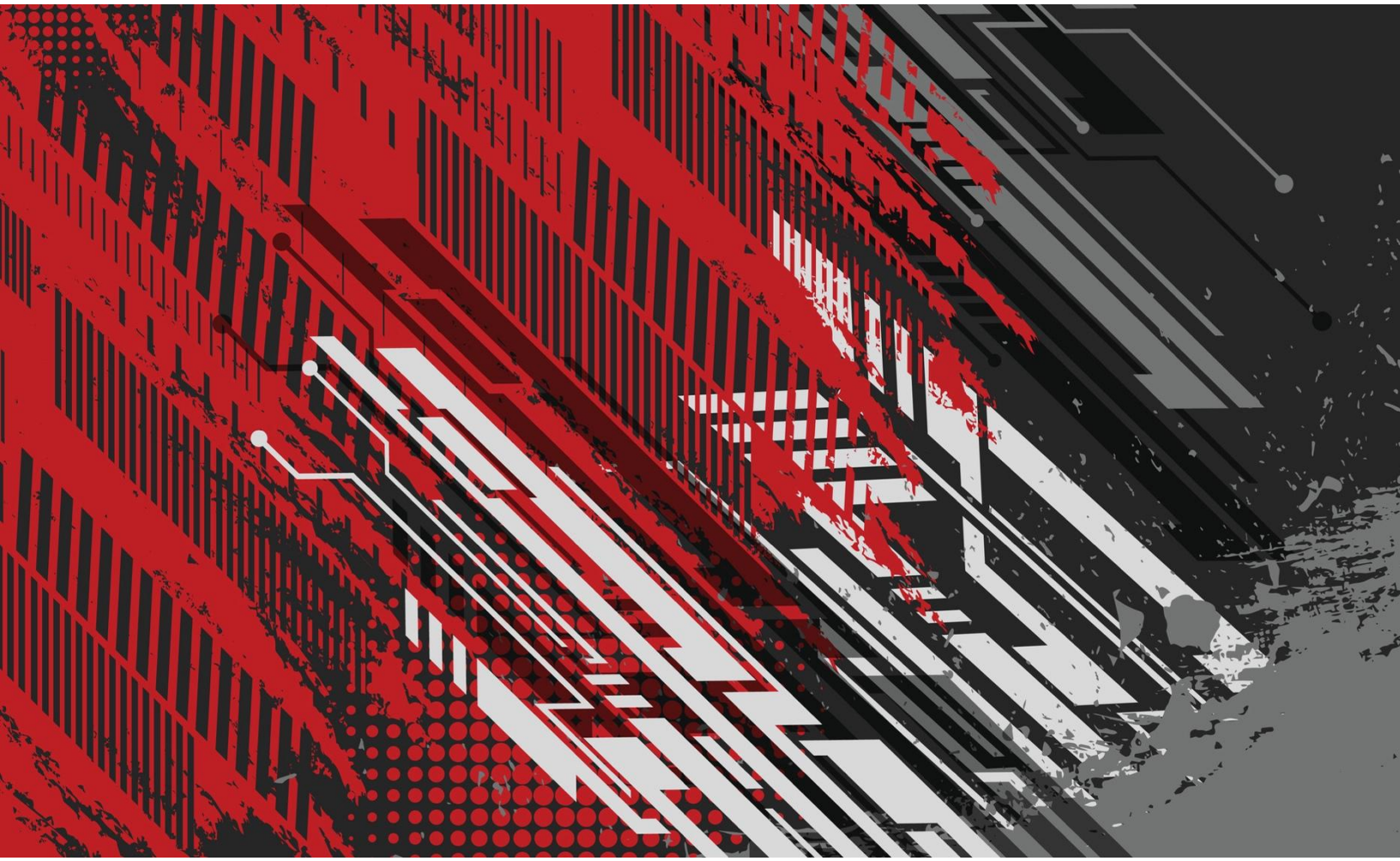

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

عن قرار تركيا إنهاء اتفاقية خط إنبوب النفط العراقي-التركي:

قررت تركيا إنهاء العمل باتفاقية أنبوب النفط العراقي-التركي (الإتفاقية) ، اعتبارا من ٢٧ تموز ٢٠٢٦. صدر القرار ونشر في الجريدة الرسمية برقم (١٠١١٣) وتاريخ ٢١ تموز ٢٠٢٥.

وفي تاريخ لاحق (٣٠ تموز ٢٠٢٥) صرح وزير الطاقة التركي بأن تركيا أبلغت العراق بأنها ترغب بتمديد الاتفاقية ولكن مع تعديلات تضمن استغلال خط أنبوب النفط العراقي-التركي (خط الإنبوب) بكامل طاقته البالغة (١،٥) مليون برميل يوميا. ولتحقيق ذلك فإن تركيا تقترح على العراق ان يضخ نفطاً من جنوب العراق ليكون جنباً إلى جنب ((Alongside) مع النفط الكردستاني . ثم انتقد الوزير التركي الاتفاقية الحالية المعقودة عام ١٩٧٣ وقال انها تتضمن تعقيدات قانونية ، وضرب مثلاً على ذلك بالخلافات القانونية حول تصدير نفط اقليم كردستان منذ عام ٢٠١٤ ، وهو إشارة واضحة إلى الدعوى التي اقامها العراق على تركيا ، في محكمة باريس الدولية ، عام ٢٠١٤ . وما يلاحظ من تصريحات الوزير التركي انه تجاهل السبب الحقيقي للخلافات القانونية بين البلدين ، وهو ان تركيا لم تلتزم ببنود اتفاقية عام ١٩٧٣ ، وليس لأن الاتفاقية "معقدة" كما قال الوزير.

وفي تاريخ لاحق لتصريحات وزير الطاقة التركي، أصدرت وكالة الأنباء العراقية توضيحا نسبته إلى مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية جاء فيه ، إن طلب تركيا إنهاء العمل بألإتفاقية استند إلى نصوص بنود اتفاقية الخط العراقي التركي التي تم توقيعها بين البلدين الجارين عام ١٩٧٣ وتعديلها عام ٢٠١٠، والتي اشترطت انه في حال رغبة اي من الطرفين بإنهاء الاتفاقية فعليه ان يرسل إلى الطرف الآخر إشعارا خطيا برغبته بالإنهاء ، قبل سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية . وجاء فيه ايضا ان وزارة الطاقة التركية أرسلت رسالة إلى وزارة النفط العراقية أبدت فيها رغبتها بتجديد الاتفاقية، وارفقت مع رسالتها مسودة اتفاقية جديدة، وموسعة لتشمل مجال الطاقة والغاز والصناعات البتروكيماوية والكهرباء،

بغية توسيع التعاون بين البلدين . وان الوزارة تقوم بدراستها للتفاوض بشأنها ، وصولا إلى صيغة تخدم مصلحة الجانبين . ومما يلاحَظ من هذه التوضيحات المقتضبة ، انها صدرت عن مصدر مسؤول لم يذكر اسمه ، بدلا من وزير النفط ، وأنها إقتصرت على توضيح نقطتين هما ، ان إنهاء الاتفاقية جاء منسجما مع بنود الاتفاقية بين البلدين ، وأنها استلمت مسودة اتفاقية جديدة ، تقوم الوزارة بدراستها ، لكنها (اي تصريحات المصدر المسؤول في وزارة النفط) خلت من اي ملاحظات على تصريحات الوزير التركي ، مما قد يدل على ان الوزارة لم تكن متهيئة لذلك ، كونها لم تكن تعرف النوايا التركية ، وأنها تفاجأت بها .

وللعلم أو التذكير ، فإن عام ٢٠١٤ كان بداية تدفق نفط اقليم كردستان العراق (الاقليم)في إنبوب النفط العراقي -التركي ، وفقاً للإتفاقية طويلة الأمد التي سبق ان وقعها الاقليم مع تركيا عام ٢٠١٣ والتي تضمنت موافقة تركيا على استعمال خط النفط العراقي-التركي لنقل نفط الاقليم ، ومن ثم خزنه وتصديره من ميناء جهان على البحر الأبيض المتوسط ، رغم اعتراض الحكومة العراقية على ذلك . ونتيجة لتلك التطورات توجهت الحكومة العراقية في أيار ٢٠١٤، إلى محكمة باريس للتحكيم الدولي (المحكمة) وطلبت منها إصدار حكم بشأن قانونية سماح تركيا بمرور نفط اقليم كردستان في إنبوب النفط العراقي-التركي ، خلافاً لرغبة العراق ونصوص الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام ١٩٧٣ بضمنها البروتوكولات والتعديلات المتعلقة بها . علما ان آخر تعديل لهذه الاتفاقية كان عام ٢٠١٠ وفيه مُدِدت الاتفاقية حتى ٢٧ تموز ٢٠٢٦.

صدر القرار التحكيمي للمحكمة الدولية في ١٣ شباط ٢,٢٣ ، أي بعد ٩ سنوات تقريباً من رفعه لها . ومن اهم مخرجاته كانت : (١) ان المحكمة تعلن ان تركيا لم تلتزم بنصوص الاتفاقية المعقودة بين البلدين لأنها خالفت المادتين ٣ و ٧ من بروتوكول عام ١٩٧٦ والمادة ٢،٣ من تعديل عام ٢٠١٠ ، ويتوجب عليها تعويض العراق بمبلغ اجمالي قدره (1.998) مليار دولار أمريكي.

واعلنت ايضا ان تركيا تستحق تعويضات يبلغ مجموعها (527) مليون دولار لأسباب تتعلق بديون قديمة وفشل العراق الإلتزام بالحد الادني لمعدل الضخ . وبذا يكون صافي التعويضات التي يستحقها العراق بحدود (1.471) مليار دولار . **(٢)** ان المحكمة ترفض ادعاء العراق بأن تركيا خالفت المادة ٢،٤ من تعديل عام ٢٠١٠، المتعلقة بحصرية استعمال الخط العراقي-التركي ، لأن الخط كان قد أُنشِأَ بهدف نقل وتصدير النفط العراقي عبر تركيا ، ولا يستطيع العراق تجاوز هذا الهدف الذي تم إنشاء الخط بسببه.

نفهم من ذلك ان المحكمة أعطت الحق لتركيا بنقل نفوط العراق عبر الخط ، بغض النظر عن مصدرها ، ولكن حجبت عنها حرية التصدير بدون موافقة الحكومة العراقية . وهذا يعني إن المحكمة قد نظرت إلى الشكوى العراقية بأنها مُؤَّلفة من جزئين نقل وتصدير، بدلاً من ان تكون شكوى واحدة كما أُريد لها ان تكون . فأذا انتهت الاتفاقية عام ٢٠٢٦ ولم تتجدد ، أو تجددت بدون الشرط الحصري (المادة ٢،٤ من تعديل ٢٠١٠)، يكون بإمكان تركيا نقل وتصدير نفوط العراق من كردستان او من اي محافظة منتجة للنفط، دون وجود وازع قانوني يمنعها من ذلك . ومن المؤكد ان الاقليم و الشركات النفطية العاملة فيه قد درسوا قرارات المحكمة بعناية وفهموا معناها وإستعدوا لكيفية التعامل معها ، وفقاً لمصالحهم . علماً ان تركيا اغلقت خط الأنبوب في آذار ٢٠٢٣، أي بُعَيْد صدور قرار التحكيم، وما زال مغلقاً لغاية الآن، رغم المحاولات العديدة لفتحه ، والتي فشلت لأسباب (فنية) داخل تركيا ، وأسباب اخرى تتعلق بالخلافات بين الحكومة الاتحادية والإقليم .

إن ما يُمكن استخلاصه مما سبق هو ان تركيا ترى ان إنهاء اتفاقية خط أنبوب النفط العراقي-التركي في العام القادم ، ومن ثم التفاوض لتجديدها ، يمثل فرصة جيدة لتعظيم وتوسيع مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق ، وإختارت هذا التوقيت لأنها تراه مناسبا لتحقيق أهدافها ، لكون العراق ما زال هشاً بسبب الخلافات والإنقسامات الداخلية . اما أهدافها المعلنة فتتلخص بما يلي :

(أ) تعظيم معدلات ضخ النفط لتصل لطاقة الإنبوب القصوى البالغة نحو ١،٥مليون برميل يوميا ، وهو هدف طموح قد لا يتحقق بسبب عمر خط الأنبوب الذي يقترب من خمسة عقود .

(ب) توسيع إطار الاتفاقية الجديدة لتشمل مشاريع الطاقة بأنواعها زائدا المشاريع البتروكيماوية .

(ج) زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين . (د) إلغاء مادة الشرط الحصري رقم (٢،٤) من وثيقة تجديد الاتفاقية عام ٢٠١٠ . وهناك أهداف شبه معلنة ، وتشمل تنازل العراق عن الغرامات التعويضية التي نصت عليها قرارات المحكمة ، وأن لا يطالب بتعويضات جديدة .

أما العراق فإنه رحّب بتجديد الإتفاقية ،لكنه لم يعلن عن ما يريده او لا يريده من الاتفاقية الجديدة . ومن الواضح انه لا يملك مسودة اتفاقية معاكسة، وسيكتفي بمناقشة المسودة التركية وأخذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن المهم ان نذكر ان رغبة تركيا بتوسيع مجالات الاتفاقية الجديدة يفتح الطريق امام العراق لإضافة موضوعيّ مياه دجلة والفرات ووجود القوات التركية في شمال العراق ، إلى قائمة ما ستشمله مناقشات مشروع الإتفاقية الجديدة الموسعة . فإذا عرف العراق كيف يستعمل أوراق القوة التي يمتلكها ، فقد ينجح بإنتزاع حصة مائية عادلة من تركيا، إضافة إلى جدولة إنسحاب قواتها من شمال العراق .

اما أوراق العراق التفاوضية فيمكن اختصارها بضخامة مصالح تركيا الاقتصادية الحالية في مجال النفط العراقي، وضخامة التبادل التجاري بين البلدين واهمية وضخامة مشروع التنمية الذي هو قيد التنفيذ الآن، وكذلك أهمية وضخامة المشاريع التي قد تتمخض عن توسيع مجالات تجديد اتفاقية خط إنبوب النفط العراقي-التركي التي ربما بدأ التفاوض بشأنها من الآن. ولضخامة هذه المشاريع ، فإن تركيا لن تتخلى عنها بسهولة، نظرا لعدم وجود بديل لها من مكان آخر. وفي المقابل فإن لتركيا اوراقها القوية ايضا واهمها ملف المياه الذي ما زال عصيّاً على الحل . وهناك مشروع طريق التنمية الذي لن يتحقق بدون تركيا . وقد يحتاج العراق ميناء جهان في حالة إغلاق مضيق هرمز ، وهو احتمال ضعيف بسبب أهمية المضيق الدولية وخاصة لدول المنطقة بضمنها ايران.

يتضح من كل ذلك ، ان المفاوضات المرتقبة بين تركيا والعراق لن تكون سهلة ، لتداخل وأهمية المصالح بين البلدين . ولأن العراق يمثل الجانب الأضعف اقتصاديا وسياسيا ، وإن مقترحات تركيا كثيرة ومهمة ، فإن المفاوض العراقي يحتاج إلى وقت كاف لدراستها جيدا قبل الدخول في مفاوضات بشأنها . وقد يحتاج ايضا ، إلى خبرة واستشارة دولية للخروج بنتائج متوازنة تخدم مصلحة الطرفين.

عن الكاتب:

الأستاذ كامل المهيدي: اخصائي ومحلل نفطي له العديد من البحوث و المقالات المنشورة. مقيم في عمان.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600